

ممارسات الصيرفة الخضراء في المصارف التجارية الليبية

(دراسة ميدانية على عينة من فروع المصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة بنغازي)

د. عصام عبدالحفيظ عبد السلام ميلاد¹، د. عبدالفتاح عثمان العريبي²

¹ أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي

<https://orcid.org/0000-0003-0183-8414>

² أستاذ مشارك بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي ومندوب بالهيئة الليبية للبحث العلمي

<https://orcid.org/0009-0005-4193-4998>

بريد المؤلف المراسل: ¹ isam.milad@uob.edu.ly ² abdefatah.244@gmail.com

الملخص: يوفر تطبيق الصيرفة الخضراء في المصارف التجارية الليبية عدة مزايا يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم وتمويل المشاريع الخضراء وتقليل الأثر البيئي وتوفير فرص استثمارية مستدامة وتحسين صورتها لدى المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الثقة وجذب العملاء وبالتالي تحسين الأداء الشامل للمصارف وتعزيز التنمية الاقتصادية. إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو التعرف على أهم ممارسات الصيرفة الخضراء في المصارف التجارية الليبية، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم تجميع البيانات عن طريق تصميم استبيان بالاعتماد على الإطار النظري والدراسات ذات العلاقة. وتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية الليبية أما عينة الدراسة فقد تمثلت في مجموعة من المسؤولين العاملين في فروع المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي. وبينت نتائج الدراسة أن المصارف عينة الدراسة لا تمارس أنشطة الصيرفة الخضراء فيما عدا استخدام المعاملات الإلكترونية وغير الورقية. كما بينت نتائج الدراسة أنه لا توجد اختلافات بين المصارف في ممارسة أنشطة الصيرفة الخضراء. وكانت أهم التوصيات أنه على إدارات المصارف الاهتمام بأنشطة الصيرفة الخضراء وذلك من خلال إنشاء إدارة خاصة تهتم بأنشطة الصيرفة الخضراء وإعداد الدورات التدريبية للموظفين للتعريف بأهمية الصيرفة الخضراء كذلك إعطاء الأولوية لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الخضراء، الصيرفة المستدامة، المسؤولية الاجتماعية، الصيرفة المستدامة، المصارف التجارية الليبية

Abstract: This study aims to identify the most important green banking practices in Libyan commercial banks. To achieve this goal, the descriptive-analytical approach was used. Data was collected by designing a questionnaire based on the theoretical framework and related studies. The study population represented Libyan commercial banks, while the study sample was a group of commercial bank branches in Benghazi. The results showed that the banks do not practice green banking activities except using electronic and paperless transactions. The results of the study also showed that there are no differences between banks in practicing green banking activities. The most important recommendations of the study

were that bank superintendents should pay attention to green banking activities to promoting social responsibility and sustainable development. Also they should establish a department concerned with green banking activities, preparing training courses for employees about green banking, and giving priority to financing environmentally and socially businesses.

Keywords: Green banking, social responsibility, sustainable banking, Libyan commercial banks.

1. المقدمة:

لعل من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي هذه الأيام، التحديات المتعلقة بالكوارث الطبيعية وتغير المناخ وسوء استخدام الموارد الطبيعية، وذلك نتيجة للنمو السريع وغير المستقر للتقدم الصناعي والتطورات غير المنضبطة المصاحبة له والتي تمثل واقعا مريرا ملازما للحياة في العصر الحديث وخاصة مع تعزيز نموذج الحداثة و التقنيات المتطورة لقدرة البشر على الإضرار بالبيئة المحيطة، ما أدى إلى توليد تكاليف وأعباء إضافية قد تؤثر سلبا على الاستقرار المالي خصوصا في ظل الجهود المتواصلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإحداث تغيير جذري نحو عالم أكثر أمنا وازدهارا. ومما لا شك فيه أن معظم هذه المشكلات ناتجة عن سوء تعامل الإنسان مع البيئة المحيطة، بحيث لم تعد هذه المشكلات تكتسب صبغة محلية محدودة ولكنها تفاقمت لتحضي باهتمام دولي وعالمي. عادة لا تُعتبر المصارف نفسها ملوثة للبيئة، ولكن قد تربطها علاقة مصرفية مع شركة أو مؤسسة قد تكون ملوثة للبيئة أو مشاركة في أي مشروع يُسبب تلوثا للبيئة. ومن ثم، انتشر مفهوم "التحول الأخضر" في جميع القطاعات، بما في ذلك القطاع المصرفي (Trott, 2020). وعليه فإن هناك حاجة ملحة لترشيد التعامل الإنساني عبر تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية أو الاستدامة بالنسبة للشركات أو ما يُعرف بالصيرفة الخضراء بالنسبة للقطاع المصرفي.

يعتبر مفهوم الصيرفة الخضراء شائع جداً في العالم خلال هذه الفترة، حيث تهدف إلى تمويل مشاريع وأنشطة تساهم في تحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية والعالم بشكل عام. لقد بدأ الاهتمام بمفهوم الصيرفة الخضراء بعد ما أدانت العديد من منظمات المجتمع المدني المصارف بتمويلها للمشروعات الضارة بالبيئة، والضغط عليها من أجل إدخال الاعتبارات البيئية في برامجها التمويلية والمصرفية على نحو يؤكد مسؤولية المصارف تجاه البيئة. وذلك بحث المصارف على استخدام التكنولوجيا الحديثة والمنتجات والخدمات التي تراعي البيئة وكفاءة استخدام الطاقة والحد من الانبعاثات الملوثة للبيئة وإعادة التدوير وغيرها. ولهذا فإن الصيرفة الخضراء تجمع بين القطاع المالي والبيئة والنمو الاقتصادي، وهذا يأتي في عدة أشكال مثل استخدام الصيرفة الإلكترونية وتمويل المشروعات الصديقة للبيئة والتي تعتبر مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي كونها تؤدي دورا مهما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية والدفع في اتجاه تشجيع المشروعات الاستثمارية الخضراء والعمل على إيجاد جميع المتطلبات لنجاحها وتمويلها (بن جعفر، وبوحناش، 2021). ويُعتقد أن تلعب الصيرفة الخضراء دورا حيويا في التخفيف من شدة هذه المشكلات (Islam & Das, 2013)، حيث تجمع الصيرفة الخضراء بين العمل المصرفي وحماية البيئة بهدف تحقيق تنمية مستدامة بدون آثار بيئية سلبية (Medani & Boumeddiene, 2022). ويمكن اعتبار تبني الصيرفة الأخضر استراتيجية مسؤولية اجتماعيا، تُعِد تأكيد التزام المصرف بمسؤولياته الاجتماعية، وتُشكل معيارا يمكن استخدامه في تحسين أداء المصرف، كما يُعتبر أيضا تحديا لمعظم الصناعات في العالم فيما يتعلق بتبني وتنفيذ استراتيجيات خضراء مناسبة وفعالة خصوصا أن الالتزام البيئي للمنشآت أصبح عاملا هاما يبنى عليه معظم المستثمرون قراراتهم في تقييم الشركات بناء على معايير كفاءتها البيئية ما أدى إلى قيام الكثير من الشركات باستثمار مواردها في الابتكارات الخضراء

كوسيلة لتعزيز عائد الاستثمار والحد من التدهور البيئي. كما يُستخدم كاستراتيجية لتعزيز خلق القيمة وتقليل المخاطر في الأسواق المالية (Ibe-enwo et al., 2019)، وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على أهم ممارسات الصيرفة الخضراء في المصارف التجارية الليبية.

2. الدراسات السابقة

نظرًا للأهمية المتزايدة بموضوع الصيرفة الخضراء فقد تمت دراستها في العديد من البلدان والبيئات، نستعرض منها ما يلي:

دراسة (Shakil et al., 2014)

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تقييم ممارسات الصيرفة الخضراء لدى عينة من المصارف التجارية الأجنبية، والمصارف التجارية الخاصة، والمصارف التجارية المملوكة للدولة، ومصارف التنمية المتخصصة في بنغلاديش. واتسمت الدراسة بطابعها التحليلي والنظري، واستندت إلى بيانات ثانوية. وتوصلت الدراسة إلى أن 47 مصرفاً قد تبنت سياسة الصيرفة الخضراء، وشكلت وحدة إدارية للصيرفة الخضراء، وخصصت ميزانية لها، واستخدمتها. إلا أن تخصيص ميزانية هذه المصارف واستخدامها ليس مرضياً. كما أن خدماتها المصرفية عبر الإنترنت وأجهزة الصراف الآلي ضعيفة للغاية. كما خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك زيادة حادة في منح هذه المصارف قروضاً لمشاريع صديقة للبيئة. وبينت الدراسة أن بعض المصارف لا تزال غير ملتزمة، وبعضها الآخر في المرحلة الأولى من التوجيهات السياسية التي وضعها بنك بنغلاديش المركزي. ولعل السبب الرئيسي لعدم تبني الصيرفة الخضراء هو تكلفتها الأولية الباهظة. ونظرًا لتأخر بعض هذه المصارف كثيرًا في تبني الخدمات المصرفية الإلكترونية وأجهزة الصراف الآلي، فقد أوصت هذه الدراسة الحكومة البنغلاديشية على توفير التمويل والدعم الفني الكافي لها. كذلك أوصت بنك بنغلاديش المركزي بإلزام هذه المصارف بتقييم القضايا الحساسة، مثل الفئات الضعيفة والنزوح القسري، وما إلى ذلك، عند الاستثمار في المشاريع أو تمويلها.

دراسة (Ibe-enwo et al., 2019)

التي تبحث في ممارسات الصيرفة الخضراء من منظور تسويق العلاقات مع العملاء والأخذ في الاعتبار أهمية الولاء للمديرين في القطاع المصرفي، وزيادة مطالبية العملاء بأداء مستدام أفضل من المصارف، تستكشف هذه الدراسة تصورات العملاء حول ممارسات الصيرفة الخضراء وتأثيرها على ولائهم المصرفي. كما تبحث في التأثير الوسيط لمفهوم البيئة الخضراء وثقة المصرف في العلاقة بين ممارسات الصيرفة الخضراء والولاء المصرفي. من خلال مسح كمي. اعتمدت بيانات هذه الدراسة على 551 عميلًا من قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في قبرص الشمالية. استخدمت تقنية نمذجة المعادلات الهيكلية لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة. وأشارت نتائج التحليل إلى وجود تأثير مباشر وهام لممارسات الصيرفة الخضراء على الصورة الخضراء، والثقة المصرفية، والولاء المصرفي. كما بينت النتائج أن نظرة العملاء للبيئة الخضراء تؤثر بشكل كبير على ثقة المصرف وولائه المصرفي. كذلك بينت النتائج أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ثقة المصرف والولاء المصرفي. وأن الصورة الخضراء تتوسط العلاقة بين ممارسات الخدمات المصرفية الخضراء والولاء المصرفي، في حين أن ثقة المصرف لا تتوسط العلاقة بين ممارسات الخدمات المصرفية الخضراء والولاء المصرفي.

دراسة (Rai et al., 2019)

تستعرض هذه الدراسة آراء العملاء حول ممارسات الصيرفة الخضراء في نيبال، وتسلط الضوء على المخاوف المتزايدة بشأن مبادرات الصيرفة الخضراء، والمنظور البيئي للصيرفة الخضراء، واستكشاف أنواع الأنشطة المصرفية المتخذة لحماية البيئة. وتقيم الدراسة العوامل

المؤثرة على توقعات العملاء واستخدامهم للمنتجات المصرفية الخضراء، وفوائد ممارسات الصيرفة الخضراء للمستخدمين، وذلك من خلال تحليل تجاربهم (إيجابية وسلبية) تجاه الخدمات المصرفية الخضراء. وقد بينت الدراسة أن مفهوم الصيرفة الخضراء قد أصبح من القضايا الناشئة في المؤسسات المصرفية والمالية في نيبال، وأن هناك انخفاضاً في مستوى الوعي بممارسات الصيرفة الخضراء بين عامة العملاء. كما بينت الدراسة أن هناك مخاوف من قبل العملاء بخصوص أمن المعلومات، وأن أكثر فائدة من استخدام الخدمات المصرفية الخضراء هي توفير الوقت. ومع ذلك لازلت الصيرفة الخضراء تحتاج إلى دراسة مستفيضة في السياق الوطني لنيبال.

دراسة بن عمر (2022)

بعنوان التحول نحو المصارف الخضراء بين الواقع والمأمول على ضوء التجارب العربية. هدفت الدراسة إلى إبراز دور المصارف في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بمختلف أبعادها وذلك عبر محاولة تكييف خدماتها و سياساتها المصرفية، بما يدعم المشاريع والاستثمارات الصديقة للبيئة للتقليل من أثر التغيرات المناخية والتلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية، وقد شرعت العديد من المصارف حول العالم في دعم ومسايرة هذا التوجه، حتى أصبح يطلق عليها بالمصارف الخضراء، تتبعها في ذلك العديد من المصارف العربية، والتي شرعت في تعزيز الخدمات والأنشطة المصرفية التي تتماشى مع أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة، و تشير المعطيات إلى أن التوجه نحو المصارف الخضراء لا يزال ضعيفاً في الدول العربية، وذلك راجع إلى العديد من التحديات والعقبات التي تحول دون وصولها إلى مستويات عالية تحتاج إلى المزيد من الجهود والإرادة لتذليلها وإزالتها، كانخفاض تدفق الاستثمار في المشاريع الخضراء وتدني الأرباح المحصاة منها.

دراسة (Rahman et al., 2023)

تُحلل هذه الدراسة ممارسات الخدمات المصرفية الخضراء في الهند وبنغلاديش ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد قامت الدراسة بإجراء تحليلاً مقارناً لممارسات ومبادرات الخدمات المصرفية الخضراء في البنك المركزي البنغلاديشي والبنك المركزي الهندي. بينت الدراسة أن التمويل الأخضر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة، ومعالجة الأضرار البيئية، والتخفيف من آثار تغير المناخ من خلال توجيه رأس المال نحو المشاريع الصديقة للبيئة، وتشجيع الخدمات المصرفية والاستثمارات الخضراء. كما أظهرت النتائج أن البنك المركزي الهندي قد تبنى مبادرات خضراء أكثر واستثمر في المشاريع الخضراء مقارنةً بالبنك المركزي البنغلاديشي. كما يلتزم كلا البنكين وحكومتهما بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير المزيد من الأموال للمشاريع الخضراء، ودعم التحول إلى الطاقة النظيفة، وإعادة تصميم ممارساتهما المصرفية، وتطوير منتجات جديدة تتوافق مع التمويل الأخضر. وأوصت الدراسة أنه ينبغي على الحكومات نشر الوعي بشأن تغير المناخ وممارسات الخدمات المصرفية الخضراء، والإشراف الصارم على هذه الأنشطة لأن زيادة الآثار البيئية الإيجابية للخدمات المصرفية أمرٌ حيوي. ولتحقيق ذلك، من الضروري زيادة التدقيق في الأثر البيئي للمشاريع الممولة وتخصيص أموال إضافية لمبادرات أكثر طموحاً وصديقة للبيئة.

3. مشكلة الدراسة:

يحتل القطاع المصرفي مكانة مهمة في اقتصاد أي دولة. فالمؤسسة المصرفية لا غنى عنها في المجتمع الحديث، إذ تلعب دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية، وتُشكل جوهر سوق المال في الدول المتقدمة. لقد شهد القطاع المصرفي حول العالم خلال السنوات الماضية تغييرات عديدة نتيجةً لتحرير القيود، والتطور التكنولوجي، والعولمة، والبيئة، وغيرها. والجدير بالذكر أنه في الأونة الأخيرة

واجهت المصارف تحدياً آخر يتمثل في تركيز تمويلها على البيئة والصناعة، وتجنب الهدر، وإعطاء الأولوية للمجتمع والبيئة. وهذه مهمة ليست بالسهلة، خصوصاً أن المصارف - كمؤسسات هادفة لتحقيق الأرباح - تهتم بالدرجة الأولى بتحقيق أقصى ربح ممكن، لذا يتعين عليها بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخذ في الاعتبار تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية أيضاً. من ناحية أخرى فإن العمليات والأنشطة المصرفية يمكن أن تؤثر سلباً على البيئة والمجتمع من خلال الاستخدام السيء أو المفرط للطاقة والمعدات الإلكترونية، وتكنولوجيا المعلومات، والأوراق والتي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الآثار الضارة للكربون. والحل هنا هو يكمن في ممارسة وتطبيق "الصيرفة الخضراء" (Islam et al., 2014) وذلك من خلال توجيه التمويل المصرفي نحو مشاريع البيئة والطاقة والمياه ومكافحة الفقر والتصحّر ومشاريع الإنتاج النظيف والصديق للبيئة واستخدام الطاقة المتجددة والأتمتة وغيرها من التقنيات الحديثة والنظيفة بما يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة (بن عمر، 2022).

تُعَدّ الصيرفة الخضراء بالغة الأهمية في التخفيف من مخاطر الائتمان، والمخاطر القانونية، ومخاطر الأمن، ومخاطر السمعة في القطاع المصرفي (Shakil et al., 2014) ونظراً للأهمية المتزايدة التي تحظى بها ممارسات الصيرفة الخضراء في دعم الاستدامة البيئية والمالية وتعزيز أنشطة المسؤولية الاجتماعية وكذلك المساهمة في نشر الوعي البيئي، حيث يعتبرها البعض ضرورة حتمية لتحقيق الاستدامة ودعم التحول نحو اقتصاد أكثر استدامةً واخضراراً. كذلك يُتوقع أن تحقق الصيرفة الخضراء الكثير من المنافع - ليست للمجتمع والبيئة فقط - بل حتى للمصارف نفسها. إن التحول نحو الصيرفة الخضراء أصبح ضرورةً ولم يعد خياراً وذلك بسبب مستويات الضرر التي تسببها الممارسات التمويلية والاقتصادية على مجمل الحياة، وهذا التحول يتطلب بناء استراتيجيات وسياسات وممارسات صحيحة تساعد على تحقيق هذا التحول، وكذلك توفير التمويل المناسب وتضافر الجهود على المستوى المحلي والدولي، عليه فإن هذه الدراسة تسعى لمحاولة التعرف على أهم ممارسات الصيرفة الخضراء التي تقوم بها المصارف التجارية الليبية من خلال الإجابة على السؤالين التاليين:

1. ما هي ممارسات الصيرفة الخضراء في المصارف التجارية الليبية؟

2. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة أنشطة الصيرفة الخضراء بين المصارف التجارية الليبية؟

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى:

1. التعرف على أهم الممارسات التي تقوم بها المصارف التجارية الليبية في مجال الصيرفة الخضراء من خلال استطلاع آراء عينة من العاملين بفروع المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي؛

2. التعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة أنشطة الصيرفة الخضراء بين المصارف عينة الدراسة.

5. فرضيات الدراسة:

بالاستناد على سؤال الدراسة ولتحقيق هدفها تم صياغة الفرضيات التالية:

1.5. الفرضية الرئيسية الأولى:

"لا توجد ممارسات للصيرفة الخضراء في المصارف التجارية الليبية"

2.5. الفرضية الرئيسية الثانية:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية محل الدراسة حول ممارسة أنشطة الصيرفة الخضراء"

6. أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تستند هذه الدراسة أهميتها من أهمية الصيرفة الخضراء ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال دعم وتمويل المشاريع الخضراء وتقليل الأثر البيئي وتوفير فرص استثمارية مستدامة جديدة وتحسين صورة المؤسسات المالية في

المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الثقة وجذب عملاء جدد، الأمر الذي سيؤدي بشئ أو بأخر إلى تحسين الأداء الشامل للمصارف وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية للدولة.

الأهمية العملية: إن تطبيق الصيرفة الخضراء في المصارف التجارية الليبية يوفر عدة مزايا تساهم في تحسين أداءها المالي وغير المالي كونها من القطاعات الهامة لدعم الاقتصاد الليبي، وبذلك فإن نتائج هذه الدراسة قد تشجع وتحفز المسؤولين بالمصارف الليبية على العمل على دعم وتعزيز ممارسات الصيرفة الخضراء.

7. الصيرفة الخضراء :

يعد موضوع الصيرفة الخضراء من الموضوعات الحديثة التي يجب التركيز عليها إذ يحظى باهتمام المجتمع الدولي ومنظمات حماية البيئة، فهو نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية سريعة النمو التي تعتمد بشكل مباشر على الاستثمارات الخضراء، التي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة بين الموارد الطبيعية للبيئة وبين استغلال هذه الموارد بما يخدم المجتمع ويحقق الازدهار الاقتصادي، والحد من الآثار العكسية للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي والاحتباس الحراري واستنزاف الموارد، فبعدما ازداد الاعتراف بشأن المخاطر التي يثيرها تغير المناخ وتدهور النظام الإيكولوجي غير المستدام أصبح موضوع الصيرفة الخضراء أكثر إلزاماً، فهو المحرك الرئيس والجوهري للتنمية المستدامة، ونمط من أنماط التمويل التي استحدثتها الهندسة المالية لدمج حملات حماية البيئة مع تحقيق الأرباح الاقتصادية.

1.7. مفهوم الصيرفة الخضراء :

تُعرف الصيرفة الخضراء بأنها "شكل من أشكال النشاط المصرفي حيث تأخذ المصارف المبادرة للقيام للقيام بنشاطاتها اليومية بشكل مدرك وواعي بالمجتمع من خلال النظر إلى الاستدامة الاقتصادية الداخلية والخارجية" (مصطفى وموسى، 2022، ص. 144) بمعنى قيام المصارف بتقديم الخدمات المصرفية والتمويلية بشكل يراعي العوامل البيئية والاجتماعية. كما تُعرف الخدمات المصرفية الخضراء أيضًا باسم "الخدمات المصرفية الأخلاقية" أو "الخدمات المصرفية المستدامة" التي تُراعي الجوانب البيئية للأعمال (Suresh & Pandey, 2015) كذلك يمكن تعريفها بأنها العملية التي تُحوّل من خلالها الصناعات إلى خدمات خضراء، وتُعيد من خلالها البيئة الطبيعية إلى حالتها الطبيعية (Trott, 2020) ووفقاً لمعهد التطوير والبحوث في تكنولوجيا الخدمات المصرفية (IDRBT) Institute for Development and Research in Banking Technology (2013)، فإن الخدمات المصرفية الخضراء مصطلح شامل يُشير إلى الممارسات والمبادئ التوجيهية التي تجعل المصارف مستدامة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

2.7. خصائص الصيرفة الخضراء :

يمكن ايجاز خصائص الصيرفة الخضراء في النقاط التالية (نعمة وعبود، 2023):

- تحفيز الطلب على التمويل المستدام من خلال تغطية جميع التكاليف والنفقات المتعلقة بتقديم الخدمات المصرفية.
- الاستفادة من الأموال العامة من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة إلى أسواق الطاقة النظيفة.
- إعادة تدوير رأس المال العام وتشجيع تمويل الاستثمارات الخضراء.
- توجيه الأسواق المالية نحو الاستثمار في الطاقة النظيفة، والسعي إلى توفير طاقة أرخص وأنظف وأكثر موثوقية.

3.7. فوائد التحول إلى الصيرفة الخضراء :

يرى بن عمر (2022) أن أهم فوائد الصيرفة الخضراء تتمثل في النقاط التالية:

- تجنب الصيرفة الخضراء العمل الورقي وتستفيد من المعاملات عبر الإنترنت، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، الخدمات المصرفية عبر الرسائل القصيرة، والخدمات المصرفية عبر أجهزة الصراف الآلي، حيث إنه كلما انخفضت المعاملات الورقية انخفض قطع الأشجار.
- تعتمد الصيرفة الخضراء على المعايير البيئية للإقراض مما يفيد الأجيال القادمة.

- تعطي الصيرفة الخضراء أهمية كبيرة للقضايا الصديقة للبيئة مثل المنفع البيئية، حيث إن الفائدة على القروض تكون أقل نسبياً.
 - خدمات دفع الفواتير الإلكترونية مجاناً.
 - رفع الوعي لرجال الأعمال حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية لتمكينهم من القيام بالممارسات التجارية الصديقة بالبيئة.
- 4.7. منتجات وخدمات الصيرفة الخضراء:**

تتمثل أهم منتجات وخدمات الصيرفة الخضراء في (الرفاعي، وآخرون، 2019؛ بن عمر، 2022):

- **الودائع الخضراء:** تقدم المصارف نسبة فائدة أعلى للحسابات الجارية وحسابات الادخار إذا كان العملاء يقومون بأنشطتهم المصرفية عبر الإنترنت.
- **الرهون الخضراء:** العقارية تقدم المصارف الرهن العقاري الأخضر بأسعار أو شروط أفضل للمنازل ذات الكفاءة في استخدام الطاقة.
- **القروض الخضراء:** تقدم المصارف تسهيلات إلى المشروعات المستدامة بيئياً.
- **بطاقات الائتمان الخضراء:** وهي بطاقات الخصم والائتمان المرتبطة بالأنشطة المستدامة البيئية، حيث إن بطاقات الائتمان الخضراء من شركات الائتمان الكبيرة تقدم لجعل تبرعات المنظمات غير الحكومية البيئية تساوي ما يقرب من نصف المائة من كل عملية شراء تحويل الرصيد أو سلفه نقدية من قبل صاحب البطاقة، تقدم هذه البطاقات حافزاً ممتازاً للعملاء لاستخدام بطاقتهم الخضراء في عمليات الشراء ذات المبالغ المرتفعة، وباستخدامها تتمتع المصارف باستخدام أموال المنظمات غير الربحية صديقة للبيئة.
- **الحساب الجاري الأخضر:** يمكن للعميل الحصول على نسبة فائدة على الحساب الجاري الخاص به إذا كان يتبع بعض الإجراءات الصديقة للبيئة، التي قد تشمل تلقي كشف الحساب إلكترونياً أو دفع الفواتير عبر الإنترنت أو استخدام بطاقات السحب الآلي.
- **حساب التوفير الأخضر:** بالنسبة لحسابات التوفير الخضراء، تقدم المصارف تبرعات على أساس المدخرات التي يقوم بها العملاء، وتحفزهم على الادخار، فكلما ادخروا تزيد المساهمات والتبرعات من المصارف الموجهة للحفاظ على البيئة.
- **الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت:** وتشمل هذه العمليات المصرفية الجديدة الرقمية وتخفيض المعاملات الورقية والتوجه إلى الفروع، وعدم إهدار الوقت والمجهود، وكل هذا له تأثير إيجابي على البيئة.

5.7. ممارسات الصيرفة الخضراء:

- تعني التطوير في أنواع مختلفة من الممارسات المصرفية الخضراء وتشمل: قروض وإيداعات وخدمات مصرفية وفقاً للمتطلبات الاقتصادية. ويمكن تحديد أهم الممارسات الخضراء للمصارف في النقاط التالية (مصطفى وموسى، 2022):
- **قروض خاصة:** هذه القروض تمول من قبل منظمات دولية لدعم وتحقيق التنمية في الصناعة وتشجيع المستثمرين في الممارسات الخضراء.
 - **قروض ذات نسب فائدة منخفضة:** وذلك عن طريق الدعم الحكومي أو المصرف المركزي وإنشاء الصناديق الخضراء.
 - **معايير الائتمان الأخضر:** تقوم المصارف التجارية بتقديم هذا النوع من الائتمان وفقاً للمتطلبات والمعايير الخاصة بحماية البيئة والصادرة عن الجهات المختصة بالقضايا البيئية.
 - **صناديق الاستثمار الخضراء:** يتم إنشاءها عن طريق تقديم تمويل للمشاريع الصغرى والمتوسطة مع حجم كبير من الاستشارات في مجال تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة مثل تقديم برامج للمزارعين في مجال تقنية البذور.
 - **الصيرفة الإلكترونية:** ينبغي على المصارف أن تقوم بتطبيق الخدمات المصرفية التي تدعم وتعزز الممارسات الخضراء وتخفيض من انبعاثات الكربون في البيئة مثل الاستفسارات عن طريق الإنترنت، المدفوعات الإلكترونية، النقل الإلكتروني، وخدمات الهاتف النقال.

- **المباني الخضراء:** حيث تقو المصارف بتقديم قروض للأفراد الذين يستثمرون في المباني الخضراء والتي تخفض من انبعاثات الكربون في البيئة.

8. منهجية الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع طبيعة المشكلة والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً وتوضيح خصائصه كما هي في الواقع العملي. كما تم استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع بيانات الدراسة.

1.8. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية الليبية، ونظراً لتعذر إجراء مسح شامل لمجتمع الدراسة بسبب كبر حجمه وانتشاره في مناطق جغرافية متفرقة ومتباعدة ما قد يؤدي إلى زيادة في التكلفة والجهد والوقت، فقد اختيرت عينة تمثلت في فروع المصارف التجارية الليبية الكبرى العاملة في مدينة بنغازي وهي: مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، المصرف التجاري الوطني، ومصرف الصحاري، بالإضافة إلى مصرف التجارة والتنمية باعتباره أكبر وأقدم المصارف التجارية الليبية الخاصة، وقد تم الاكتفاء بهذه العينة نظراً للتشابه الكبير في بيئة الأعمال والأنشطة التي تقوم بها المصارف التجارية الليبية، كذلك فإن هذه المصارف تلتزم بتطبيق نفس القوانين والتشريعات واللوائح التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي باعتباره جهة إشرافية ورقابية عليها.

2.8. توزيع الاستبانة:

اعتمد في عملية توزيع الاستبانة على أسلوب الاتصال المباشر كلما أمكن ذلك، وذلك لتوضيح أي غموض في الاستبانة، كما تمت الاستعانة بمعاونين لتوزيع الاستبانة، وذلك لغرض السرعة ولضمان الحصول على أعلى نسبة استجابة ممكنة، فقد قام الباحث بتوزيع عدد (150) استبانة واستلم منها عدد (120) استبانة كلها صالحة للتحليل، لذلك فإن نسبة الاستجابة تمثل (80%) تقريباً من الاستمارات الموزعة، ويوضح الجدول رقم (1) الاستثمارات الموزعة على المصارف عينة الدراسة.

جدول (1) الاستثمارات الموزعة ونسبة الاستجابة

النسبة %	العدد	المصرف
21.7	26	مصرف الجمهورية
17.5	21	مصرف الوحدة
24.2	29	المصرف التجاري الوطني
17.5	21	مصرف الصحاري
19.1	23	مصرف التجارة والتنمية
100	120	المجموع

3.8. الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

استُخدمت بعض الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات المجمعة عن طريق الاستبانة، ولتنفيذ هذه الأساليب فقد استعان الباحث ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 27) Statistical Package For Social Sciences، وذلك كما هو مبين أدناه:

1.3.8. اختبارا ثبات وصدق أداة الدراسة (Reliability and Validity):

لقد استُخدم اختبار ثبات مقياس الدراسة للتأكد من ثبات وموثوقية البيانات المتحصل عليها من المشاركين ومدى تجانسها وانسجامها مع مشكلة الدراسة، عبر استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، كم تم اختبار صدق الاستبانة عن طريق أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وبتطبيق هذه الاختبارات فقد أعطت درجات ثبات وصدق مقبولة كما هو موضح بالجدول رقم (2).

جدول (2) معاملي ثبات وصدق أداة الدراسة

المتغير	العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
ممارسات الصيرفة الخضراء	24	0.980	0.990

2.3.8. الإحصاء الوصفي:

لقد استُخدم الإحصاء الوصفي من أجل تحديد الاتجاهات العامة للإجابات، وذلك عبر ما يلي:

- احتساب النسب المئوية لوصف خصائص المشاركين.
- احتساب المتوسط الحسابي والذي يقيس مدى تمركز البيانات حول قيمة معينة، وذلك بمقارنة متوسطات الإجابات مع متوسط المقياس المستخدم في الاستبانة، والذي يبلغ (3) كمتوسط نظري لكون هذا الرقم يُمثل الحد الفاصل بين موافقة وعدم موافقة المشاركين، فقد اعتمد في التحليل على أنه: إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من (4) فإن الاتجاه العام للإجابات يشير إلى الموافقة بشدة على وجود ممارسات للصيرفة الخضراء، وإذا كان المتوسط الحسابي أكبر من (3) وأقل من أو يساوي (4) فإن الاتجاه العام يشير إلى الموافقة على وجود ممارسات للصيرفة الخضراء، وإذا كان المتوسط الحسابي يساوي (3) غُدَّ محايداً، أما إذا كان أقل من (3) وأكبر من أو يساوي (2) فإنه يعني عدم الموافقة، أما إذا كان أقل من (2) فإنه يعني عدم الموافقة بشدة على وجود ممارسات للصيرفة الخضراء.
- احتساب الانحراف المعياري والذي يقيس مدى تشتت البيانات حول متوسطها الحسابي.

1.2.3.8. وصف وتحليل الجزء الأول من الاستبانة والخاص بالبيانات العامة عن المشاركين (خصائص المشاركين):

يتضمن هذا الجزء وصف وتحليل المعلومات المتعلقة بالصفات الشخصية للمشاركين، في الدراسة على النحو التالي:

أولاً: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو موضح بالجدول (3):

جدول (3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

الفئة	العدد	النسبة %
ثانوي أو أقل	3	2.5
دبلوم عالي	8	6.7
بكالوريوس	79	65.8
دارسات عليا	30	25.0
المجموع	120	%100

بالنظر إلى الجدول (3) يتضح أن يتبين أن حوالي (97.5%) من إجمالي عينة الدراسة هم من حملة المؤهلات العليا، ما يعني أن المشاركين في الدراسة لديهم التأهيل العلمي الكافي ما يمكنهم من فهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها بدقة، وذلك يزيد من مستوى الثقة في البيانات المتحصل عليها.

ثانياً: توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص:

لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص، وذلك كما هو موضح بالجدول (4):

جدول (4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص

النسبة %	العدد	الفئة
29.2	35	تمويل ومصارف
61.7	74	محاسبة
6.6	8	إدارة أعمال
2.5	3	أخرى
100%	120	المجموع

يبين الجدول (4) أن الغالبية العظمى من المشاركين هم من المتخصصين في العلوم الإدارية والمالية، وهذا يعطي انطبعا على أن المشاركين في الدراسة قد فهموا المصطلحات والمفاهيم الواردة في الاستبانة، ما يضيف نوعاً من الثقة على إجاباتهم المختلفة.

ثالثاً: توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخدمة:

لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخدمة، وذلك كما هو موضح بالجدول (5):

جدول (5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخدمة

النسبة %	العدد	الفئة
10.8	13	أقل من 5 سنوات
30.8	37	من 5 إلى أقل من 10 سنة
30.8	37	من 10 إلى أقل من 15 سنة
27.6	33	15 سنة فأكثر
100%	120	المجموع

من الجدول (5) يمكن ملاحظة أن أكثر من نصف المشاركين يتمتعون بخبرة طويلة تجاوزت العشر سنوات في مجال العمل المصرفي، وهذا يمكن أن يكون مؤشراً إيجابياً يضيف نوعاً من الثقة على البيانات المتحصل عليها.

رابعاً: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي:

لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي، وذلك كما هو موضح بالجدول (6):

جدول (6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

النسبة	العدد	الفئة
35.0	42	موظف
44.2	53	رئيس قسم
15.8	19	مدير إدارة

مدير عام	6	5.0
المجموع	120	%100

الجدول (6) يوضح أن حوالي (65%) من المشاركين في الدراسة هم من المسؤولين العاملين بالإدارات الوسطى والعليا، مما يدل على أن البيانات متحصل عليها من أشخاص مسؤولين لديهم دراية كافية بالصناعة المصرفية.

2.2.3.8. تحليل البيانات المتعلقة بممارسات الصيرفة الخضراء في المصارف التجارية الليبية:

تم صياغة 24 سؤالاً لمعرفة إلى أي مدى يوافق أو لا يوافق المشاركون على أن المصارف التجارية الليبية تمارس أنشطة الصيرفة الخضراء في المصارف التجارية الليبية. ولقد تم ترتيب إجابات المشاركين عن الأسئلة ترتيباً تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي (مع العلم بأن كل الأسئلة في الاستبانة كانت مرتبة ترتيباً عشوائياً)، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (7):

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين حول مدى توفر المقومات التنظيمية اللازمة لتطبيق الصيرفة الخضراء

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للإجابات
1	يستخدم المصرف المعاملات الإلكترونية	3.87	1.004	الموافقة
2	يستخدم المصرف المعاملات غير الورقية	3.82	1.018	الموافقة
3	تتوفر لدى المصرف عمليات مصرفية حديثة تهتم بشؤون البيئة	2.82	.686	عدم الموافقة
4	يقوم المصرف بتطبيق الأساليب التي تحافظ على الموارد الطبيعية	2.61	.781	عدم الموافقة
5	تعتقد الإدارة أن المصرف يتأثر ويؤثر في البيئة المحيطة	2.61	.781	عدم الموافقة
6	تشعر إدارة المصرف بأن الصيرفة الخضراء مسؤولية دينية وأخلاقية	2.04	.854	عدم الموافقة
7	تساهم إدارة المصرف في العديد من الأنشطة الخضراء	2.02	.814	عدم الموافقة
8	ترى إدارة المصرف أن الصيرفة الخضراء لا تتعارض مع تحقيق الأرباح	1.98	.745	عدم الموافقة بشدة
9	يتوفر لدى المصرف تمويل إضافي للإنفاق على أنشطة الصيرفة الخضراء	1.98	.739	عدم الموافقة بشدة
10	لدى المصرف الرغبة في تطبيق الصيرفة الخضراء اختياريًا	1.97	.697	عدم الموافقة
11	تتوفر لدى المصرف مخصصات مالية لتمويل المشاريع الخضراء	1.97	.697	عدم الموافقة بشدة
12	لدى المصرف مخصصات مالية كافية للإنفاق على أنشطة الصيرفة الخضراء	1.97	.709	عدم الموافقة بشدة
13	إدارة المصرف مقتنعة بأن الصيرفة الخضراء تقع في نطاق مسؤولياتها	1.96	.703	عدم الموافقة بشدة
14	تتوفر قوانين وتشريعات في مجال الصيرفة الخضراء	1.96	.726	عدم الموافقة بشدة
15	توجد لوائح إدارية داخل المصرف خاصة بالصيرفة الخضراء	1.96	.691	عدم الموافقة بشدة
16	وجود إلزام من مصرف ليبيا المركزي بتطبيق أنشطة الصيرفة الخضراء	1.95	.696	عدم الموافقة بشدة
17	توجد لدى المصرف وحدة إدارية متخصصة في أنشطة الصيرفة الخضراء	1.95	.708	عدم الموافقة بشدة
18	تُعطي إدارة المصرف الأولوية لتمويل المشاريع الخضراء (الصدقة للبيئة)	1.94	.690	عدم الموافقة بشدة

19	يحق الالتزام بالصيرفة الخضراء عوائد اقتصادية	1.94	690.	عدم الموافقة بشدة
20	تقوم إدارة المصرف بإعداد دورات تدريبية للموظفين في مجالات الصيرفة الخضراء	1.93	683.	عدم الموافقة بشدة
21	تقوم إدارة المصرف بتوعية الموظفين بأهمية الصيرفة الخضراء	1.93	700.	عدم الموافقة بشدة
22	يوجد دليل خاص بالمصرف يساعد على تطبيق الصيرفة الخضراء	1.93	700.	عدم الموافقة بشدة
23	يتوفر لدى المصرف جهاز إداري لديه الخبرة الكافية لتطبيق أنشطة الصيرفة الخضراء	1.92	681.	عدم الموافقة بشدة
24	يقوم المصرف بتطبيق المعاملات التي تخفض من انبعاثات الكربون	1.89	696.	عدم الموافقة بشدة
	المتوسط العام	2.21	621.	عدم الموافقة

يوضح الجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية للأسئلة تتراوح بين (3.87) كحد أقصى، للسؤال " يستخدم المصرف المعاملات الإلكترونية " و(1.89) كحد أدنى، للسؤال " يقوم المصرف بتطبيق المعاملات التي تخفض من انبعاثات الكربون"، ومن خلال الجدول (7) يتبين لنا أن المشاركين يوافقون على سؤالين فقط من أسئلة الاستبيان وهما السؤال رقم (1) " يستخدم المصرف المعاملات الإلكترونية" والسؤال رقم (2) " يستخدم المصرف المعاملات غير الورقية" حيث بلغ متوسطيهما (3.87) و (3.82) على التوالي وهما أكبر من المتوسط النظري (3). أما بقية الأسئلة فإن المشاركين لا يوافقون عليها حيث كانت متوسطاتها أقل من المتوسط النظري (3)، وهذا ما يبينه المتوسط الحسابي العام لجميع الأسئلة، حيث بلغ (2.21)، وحيث إن المتوسط الذي يقل عن (3.00) وفقاً لمقياس ليكرت يعني عدم الموافقة، فإنه يمكن القول إن الاتجاه العام للإجابات على الأسئلة يفيد بعدم موافقة المشاركين على أن المصارف التجارية الليبية محل الدراسة تمارس أنشطة الصيرفة الخضراء.

3.3.8. الإحصاء الاستدلالي (الاستنتاجي):

إن الهدف من استخدام الإحصاء الاستدلالي هو اختبار فرضيات الدراسة، ولقد استخدمت الأساليب التالية عند مستوى دلالة معنوية (5%):

- قبل البدء في أساليب الإحصاء الاستدلالي فإنه من الأهمية اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات؛ لأن استخدام الاختبارات المعملية يشترط أن تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاختبارات اللامعلمية هي الأنسب في التطبيق.
 - اختبار فرضيات الدراسة وذلك بالاعتماد على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي، فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي يتم استخدام الأساليب المعملية، أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاختبارات اللامعلمية هي التي سوف تُطبق.
- ولمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا فقد استخدم اختبار شابيرو-ويلك (Shapiro-Wilk) واختبار كولموغوروف-سميروف (Kolmogorov-Smirnov) ويوضح الجدول (8) اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

جدول (8) اختبارات التوزيع الطبيعي للبيانات

المتغير: ممارسات الصيرفة الخضراء في المصارف التجارية الليبية	إحصائية الاختبار	درجة الحرية	الدالة الإحصائية
(Shapiro-Wilk) شابيرو-ويلك	0.818	120	0.158
Kolmogorov-Smirnov	0.234	120	0.202

نلاحظ من النتائج الظاهرة في الجدول (8) والخاصة استُخدم اختبار شابيرو-ويلك (Shapiro-Wilk) واختبار كولموغوروف-سميروف (Kolmogorov-Smirnov) للتوزيع الطبيعي أن قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لمتغير الدراسة، وهذا يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبهذا سيتم استخدام الأساليب المعلمية لاختبار فرضيات الدراسة.

1.3.3.8. اختبار فرضيات الدراسة:

بالاعتماد على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي في الفقرة السابقة، والتي أظهرت أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، فقد تم استخدام اختبار T (One Sample T-Test)، وذلك لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى، أما لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية فقد استخدم تحليل التباين (One – Way ANOVA).

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

والتي صيغت في صورة الفرض الصفري، وتنص على أنه: "لا تتم ممارسة أنشطة الصيرفة الخضراء في المصارف التجارية الليبية".

وحتى نتأكد من صحة الفرضية أجري اختبار T كما يتبين لنا من الجدول رقم (9) أن قيمة Mean Difference كانت بالسالب، ما يعني أن قيمة المتوسط العام المحسوب كانت أقل من المتوسط النظري (3)، كذلك فإن قيمة (P-Value) كانت (0.109) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي يمكن القول إنه لا يوجد دليل كافٍ لرفض الفرض الصفري ($H_0: M \leq 3$).

جدول (9) اختبار t لعينة واحدة لإجابات المشاركين حول ممارسات الصيرفة الخضراء في المصارف التجارية الليبية

One-Sample Test					
Test Value = 3					
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Upper	Lower
-14.037	119	0.109	-.7958	-.6835	-.9080

وبناءً على ما سبق فقد تم قبول الفرضية الرئيسية الأولى، أي لا تتم ممارسة أنشطة الصيرفة الخضراء في المصارف التجارية الليبية".

2.3.3.8. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

والتي صيغت في صورة الفرض الصفري، وتنص على أنه: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية محل الدراسة حول ممارسة أنشطة الصيرفة الخضراء" ومن أجل اختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار التباين الأحادي كما يتبين من الجدول رقم (10):

جدول (10): اختبار التباين الأحادي

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
.846	.347	.137	4	.547	Between Groups	ممارسة أنشطة الصيرفة الخضراء في المصارف التجارية الليبية
		.394	115	45.357	Within Groups	
			119	45.904	Total	

يوضح الجدول رقم (10) أن القيمة الاحتمالية لمتغير الدراسة غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، حيث بلغت الدلالة الإحصائية المتغير (0.846) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية محل الدراسة في ممارسة أنشطة الصيرفة الخضراء".

9. مناقشة النتائج:

من خلال التحليل الإحصائي السابق يتضح أن المصارف التجارية الليبية محل الدراسة لا تمارس أنشطة الصيرفة الخضراء فيما عدا استخدام المعاملات الإلكترونية واستخدام المعاملات غير الورقية، وهذا يعني أن هناك ضعف في تبني أنشطة الصيرفة الخضراء من قبل المصارف التجارية الليبية. وعليه فإن نتائج هذه الدراسة تتوافق مع نتائج بعض الدراسات التي أجريت في بيئات مختلفة، خصوصاً في الدول العربية وبعض الدول النامية، أنظر على سبيل المثال (Shakil et al., 2014; Rai et al., 2019; بن عمر، 2022). ويمكن أن يرجع ذلك لوجود بعض الصعوبات التي يمكن أن تحول دون ممارسة الصيرفة الخضراء، حيث بينت نتائج بعض الدراسات مثل (Johnson, 2019; Davis, 2017) والتي أجريت على المصارف في الدول النامية؛ أن هناك صعوبات يمكن أن تؤثر سلباً على ممارسات الصيرفة الخضراء. وبما أن المصارف الليبية تعمل في بيئة تتشابه مع البيئة التي تعمل فيها تلك المصارف، فيمكن القول أن المصارف التجارية الليبية يمكن أن تواجه صعوبات في ممارسة أنشطة الصيرفة الخضراء مثل غياب أو ضعف القوانين والتشريعات الليبية الخاصة بالصيرفة الخضراء والتنمية المستدامة، صعوبات إدارية وتنظيمية ومالية، انخفاض الوعي لدى المسؤولين والعلماء بأهمية الصيرفة الخضراء، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية للمصارف التجارية الليبية وغياب دور مصرف ليبيا المركزي في إلزام المصارف التجارية الليبية بممارسة الصيرفة الخضراء

كما أوضحت نتائج الدراسة أنه لا توجد اختلافات بين المصارف في تطبيق ممارسة أنشطة الصيرفة الخضراء، ويمكن أن يُعزى ذلك للتشابه الكبير في بيئة الأعمال والأنشطة التي تقوم بها المصارف التجارية الليبية، كذلك فإن هذه المصارف تلتزم بتطبيق نفس القوانين والتشريعات واللوائح التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي باعتباره جهة إشرافية ورقابية عليها.

10. التوصيات:

بناءً على مناقشة النتائج، فإن الدراسة تُوصي إدارات المصارف بالاهتمام بأنشطة الصيرفة الخضراء نظراً لدورها المهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة وذلك من خلال تطوير وتحديث البنية التحتية للمصارف من حيث توفير أنظمة إلكترونية

حديثة وأساليب متطورة للحفاظ على البيئة وإنشاء إدارة خاصة تهتم بأنشطة الصيرفة الخضراء داخل كل مصرف واعداد الدورات التدريبية للموظفين للتعريف بأهمية الصيرفة الخضراء كذلك إعطاء الأولوية لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة، مع تضمين بعض البنود الخاصة بأنشطة الصيرفة الخضراء في اللوائح الإدارية للمصرف. كذلك يجب على الدولة ومصرف ليبيا المركزي إصدار قوانين وتشريعات لتنظيم العمل بأنشطة الصيرفة الخضراء ومنحها مزايا للمصارف التي تقوم بممارسة أنشطة الصيرفة الخضراء. ويأتي دور الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في تضمين موضوعات الصيرفة الخضراء في المناهج والمقررات الدراسية.

11. المراجع:

- الرفاعي ، عبد المنعم محمد إبراهيم ؛ علي، عبير فرحات، خليل، أحمد فؤاد محمد. (2019). دور البنوك في دعم الاقتصاد الأخضر والصيرفة الخضراء في مصر. *مجلة الدراسات والبحوث البيئية. جامعة عين شمس*. المجلد 48. العدد 02. ص ص 437 – 465.
- بن عمر، الأخضر. (2022). التحول نحو المصارف الخضراء بين الواقع والمأمول على ضوء التجارب العربية. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة*. المجلد 05. العدد 02. ص ص 389 – 404.
- حفائي، عبد القادر ؛ شخوم، رحيمة. (2018). التمويل الإسلامي الأخضر ودوره في خدمة التنمية المستدامة (السندات الإسلامية الخضراء في ماليزيا نموذجاً)، *مجلة المذكرات الاقتصادية*، المجلد 10 - العدد 02.
- مصطفى، بوشنتوف مولاي؛ موسى، منصور حاج. (2022). الصيرفة الخضراء كإستراتيجية لتعزيز أبعاد المسؤولية الاجتماعية: دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية لولاية أدرار. *مجلة التكامل الاقتصادي*. المجلد 10 - العدد 02. ص ص 141 – 160.
- نعمة، نغم حسين؛ عبود، إبراهيم حسين. (2023). دور المصارف الخضراء في تحقيق الاستدامة البيئية: دراسة ميدانية في عينة من المصارف الحكومية العراقية / مع الإشارة إلى التجربة الهولندية. *مجلة الريادة للمال والاعمال*. المجلد 04. العدد 01. ص ص 75 – 86.

Davis, H. (2017). Environmental Sustainability and the Role of Green Banks in Developing Nations.

International Journal of Banking and Finance 21 (3), 75-92.

Ibe-enwo, G., Igbudu, N., Garanti, Z., & Popoola, T. (2019). Assessing the relevance of green banking practice on bank loyalty: The mediating effect of green image and bank trust. *Sustainability (Switzerland)*, 11(17). <https://doi.org/10.3390/su11174651>.

Institute for Development and Research in Banking Technology (IDRBT) (2013) *Green Banking Framework*, pp.19-24.

Islam, M. A., Hossain, K. F., Siddiqui, M. H., & Yousuf, S. (2014). Green-Banking Practices in Bangladesh-A Scope to Make Banking Green. *International Finance and Banking*, 1(1), 1-38. <https://doi.org/10.5296/ifb.v1i1.5161>.

Islam, M. S., & Das, P. C. (2013). Green Banking practices in Bangladesh. *IOSR Journal of Business and Management*, 8(3), 39-44. <https://doi.org/10.9790/487x-0833944>.

- Johnson ,T. (2019). Green Banking in Africa: Challenges and Opportunities. *African Journal of Financial Studies*14 ،(2)97–80 .
- Medani, A., & Boumeddiene, N. (2022). Green Islamic Banking Capabilities In Promoting Sustainable Development: Evidence From Different Countries. *Journal of Human Sciences*, 09, 206–225. <https://doi.org/10.35395/1728-009-002-018>.
- Rahman, M. H., Rahman, J., Tanchangya, T., & Esquivias, M. A. (2023). Green banking initiatives and sustainability: A comparative analysis between Bangladesh and India. *Research in Globalization*, 7(December), 100184. <https://doi.org/10.1016/j.resglo.2023.100184>.
- Rai, R., Kharel, S., Devkota, N., & Paudel, U. R. (2019). Customers perception on green banking practices : A desk review. *The Journal of Economic Concerns*, 10(1), 82–95.
- Shakil, M. H., Azam, M. K. G., Tasnia, M., & Munim, Z. H. (2014). An Evaluation of Green Banking Practices in Bangladesh. *IOSR Journal of Business and Management*, 16(11), 67–73. <https://doi.org/10.9790/487x-161146773>.
- Trott, S. (2020). The impact of green banking initiatives on green brand equity of banks in India. *International Journal of Business Forecasting and Marketing Intelligence*, 6(2), 79. <https://doi.org/10.1504/ijbfmi.2020.109877>.